

IRAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات



أبرز ما نشرته مراكز الأبحاث العالمية
في النصف الثاني من
أيار / مايو 2021

فهرس العناوون

- 1 **Geopolitical Futures:**
غزة: الأخلاق والواقع
- 2 **CSIS:**
التنمية المستدامة: البيئة والحوكمة ومستقبل الشرق الأوسط
- 3 **فورين أفيرز:**
القتال في غزة يمثل بداية عهد أكثر عنفاً
- 4 **معهد الشرق الأوسط:**
وسط تصاعد العنف في إسرائيل وفلسطين، هل يستطيع الاتحاد الأوروبي الانتقال من الأقوال إلى الأفعال؟
- 5 **INSS:**
عقد من الحرب في سوريا: بين تغير المناخ والاستقرار السياسي
- 6 **مركز ويلسون:**
التنازل عن المسؤولية: الأحزاب السياسية في مصر
- 7 **معهد الشرق الأوسط:**
المقاومة الثقافية الفلسطينية: فن في مواجهة العنف
- 8 **أمريكان انتربرايز:**
لدحر الفساد، يحتاج العراق إلى حكومة إلكترونية
- 9 **INSS:**
عملية حارس الأسوار: أين حزب الله؟
- 10 **تشاتام هاوس:**
المملكة المتحدة يجب أن تتوقف عن الحديث وتتخذ إجراءات بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني
- 11 **CSIS:**
إسرائيل والفلسطينيون: من حل الدولتين إلى خمس "دول" فاشلة

نشر Geopolitical Futures مقالاً عن الخلاف الأخلاقي بين الإسرائيليين والفلسطينيين في غزة وجاء فيه:



القتال يتصاعد بين الإسرائيليين والفلسطينيين، رغم أنه سيكون من الخطأ التفكير فيه على أنه حرب أخرى. اندلعت الحرب قبل أن تصبح إسرائيل رسمياً دولة، واستمرت حتى بعد أن فقد العالم العربي اهتمامه بالصراع. يعتبر كل طرف نفسه الضحية ويجادل في من بدأ هذا الحدث بالذات في الصراع القديم.

الموقف الفلسطيني بسيط. هذه هي الأرض التي سكنوها عندما أخذها المستوطنون الأجانب

منهم وشكلوا حكومة همستهم. الموقف الإسرائيلي هو أنه بعد الهولوكوست، لم يكن لديهم مكان في العالم يذهبون إليه يمنحهم الحق والسلطة لمنع وقوع محرقة أخرى، لذلك عادوا إلى وطنهم القديم. أصبح الخلاف الأخلاقي أكثر تعقيداً ومرارة بمرور الوقت. يقول الفلسطينيون إنه لا ينبغي أن يدفعوا ثمن الإبادة الجماعية في أوروبا. يجادل الإسرائيليون بأنه لم يكن هناك دولة فلسطينية، وإنما كانت الغالب، منطقة لقوى أخرى. حججهم ليست موجهة لبعضهم البعض بل لبقية العالم. عند تأسيسها، كانت إسرائيل بحاجة إلى دول أخرى لقبول حجتها الأخلاقية حتى يمكن للدولة أن توجد. الآن الفلسطينيون هم من يطالبون بالدعم الخارجي. تلقى كلاهما تعاطفاً في وقتها من عالم لم يكن يهتم بمصيرهما، لكنه استخدم مزاعمهما لأسباب سياسية أو جيوسياسية.

ضعف الفلسطينيون هو أنه لا توجد قوة عظمى تعتبرهم قوة عسكرية تقليدية، خاصة وأن الدول العربية لم تكن تريد مثل هذه القوة العسكرية الكبيرة في بلادها. تم إجبارهم على اتخاذ وضعية دربتهم على عمليات الخطف والتفجيرات ولكن ليس في حرب تقليدية. ما تراه في غزة اليوم هو جيش تقليدي حديث يواجه "جنوداً" مستوحى من ثقافة مختلفة تماماً. المساعدة التي تتلقاها فلسطين من إيران اليوم لا تغير هذا الأمر بشكل جذري. لا يمكن للفلسطينيين الانتصار، لكن يمكنهم إلحاق الضرر بإسرائيل.

ينظر الكثيرون إلى الفلسطينيين على أنهم ضحايا. هذا ليس مصطلحاً مفيداً هنا، ولكن إذا استخدمناه، فحينئذ كانوا ضحايا ليس فقط لإسرائيل ولكن أيضاً لمصر وسوريا والسوفييت، جميعهم اعتبروهم مجموعات صغيرة من العملاء السريين ولكن لم تكن لديهم رغبة في إنشاء جيش فلسطيني حديث في دولة مجاورة. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك دولة مجاورة ترحب بمثل هذا الجيش. الانتفاضة مع بعض الانتحاريين لن تسقط إسرائيل ولن تجربها على الجلوس على طاولة المفاوضات. وليس للفلسطينيين حلفاء يساعدونهم على أن يصبحوا مثل هذه القوة.

نشر CSIS تقريراً عن التحديات البيئية في الشرق الأوسط وجاء في ملخصه:

- تتناول هذه الدراسة ثلاثة قطاعات - الطاقة والمياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة - في الأردن ولبنان وتونس. بينما تختلف البلدان الثلاثة من نواحٍ عديدة، تواجه كل دولة تحديات متزايدة في تقديم الخدمات لمواطنيها. كما أن توفير هذه الخدمات على الدوام وبطريقة لا تؤذي البيئة سيزيد بشكل حاسم من قدرة كل بلد ويقلل من ضعفها في منطقة غير مستقرة بشكل مزمن.
- وجدت هذه الدراسة أن تقديم خدمات مستدامة لا تؤذي البيئة سيكون له عدد من الآثار المفيدة: سيوفر خدمات اقتصادياً، وسوف يفعل ذلك بطرق تقلل التلوث وتحافظ على الموارد الحيوية، وسيساعد في تمكين السلطات المحلية. ولكن ربما الأهم من ذلك، أن تقديم خدمات محلية مستدامة بيئياً من شأنه أن يعالج العجز المتزايد في الثقة بين ملايين المواطنين وحكوماتهم.
- يبدو الموضوع عادياً وتقنياً ولا يستحق اهتماماً عالي المستوى. لكن، يجب أن يُنظر إليه على أنه يؤثر على رؤية العديد من المواطنين في الشرق الأوسط لحكوماتهم. لن يؤدي النجاح في هذا المسعى إلى الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة فحسب، بل يساهم أيضاً في السلام الاجتماعي الدائم.



نشر فورين أفيرز مقالاً عن تداعيات الجولة الأخيرة من المواجهة الإسرائيلية الفلسطينية، جاء فيه:

● في وقت ما قريباً، سينتهي الصراع العسكري الحالي بين إسرائيل وحماس. لكن تداعيات هذه الجولة الأخيرة من المواجهة الإسرائيلية الفلسطينية - الضربات العسكرية الإسرائيلية في غزة، و هجمات حماس الصاروخية على المدن الإسرائيلية، وتصاعد العنف بين العرب واليهود - ستكون طويلة الأمد وعميقة. وفوق ذلك، سيتعزز الشعور بين الإسرائيليين والفلسطينيين ومعظم المجتمع الدولي بأن البحث عن حل سلمي للصراع قد انتهى في المستقبل المنظور.

● الصراع الذي بدأ في أوائل مايو لم يكن مخططاً له. لقد كان تنويجاً لخطوات متنوعة صغيرة



ولكنها مهمة، رغم ارتباطها، لم تجعل العنف أمراً محتوماً. ومع ذلك، فإن مزيجاً من الديناميكيات السياسية المحلية الإسرائيلية والفلسطينية، والإخفاقات الدولية، والعلاقات المتدهورة بين الجانبين خلقت الظروف المناسبة لإراقة الدماء.

● مع ذلك، بغض النظر عن كونها عرضية، فإن الجولة الأخيرة من العنف ستكون لها عواقب دائمة. ستخرج حماس من الصراع أقوى والسلطة

الفلسطينية ورئيسها أضعف. سوف يخمد العنف بين العرب الإسرائيليين واليهود في نهاية المطاف، لكن تصورات العرب عن التمييز المنهجي سوف تنمو - وكذلك الاعتقاد بأن البحث عن المساواة داخل إسرائيل خائب أصلاً. كما سيتوسع دور القدس الرمزي، مما يعمق الأبعاد الدينية للصراع. بين العديد من الإسرائيليين والفلسطينيين، تشير هذه التطورات إلى العودة إلى مرحلة قديمة من الصراع. لقد عزز الأسبوعان الماضيان الاعتقاد بأن علاقتهما مرة أخرى وجودية وخاسرة، وأن الدبلوماسية لحل الصراع بلا جدوى وأن العنف أمر حتمي.

نشر معهد الشرق الأوسط مقالاً عن إمكانية تحويل الاتحاد الأوروبي الأقوال إلى أفعال وسط تصاعد العنف بين إسرائيل وفلسطين، جاء فيه:

● رغم أن الاشتباكات العسكرية العنيفة بين إسرائيل والفلسطينيين ليست شيئاً جديداً للأسف، ورغم أن الصراع نفسه محل اهتمام المجتمع الدولي لعقود عديدة، فإن التصعيد الأخير المفاجئ في العنف كان بمثابة مفاجأة لكثير من المراقبين الخارجيين. وقد أجبر هذا الدول والمنظمات الدولية على اتخاذ موقف بشأن ما يحدث، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. بالنسبة للاتحاد الأوروبي، يعتبر صراع الشرق الأوسط أحد أكبر التحديات في الجوار المباشر وعاملاً رئيسياً يعيق تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية في شرق البحر الأبيض المتوسط.

● كما الإدارة الأمريكية، ردت مؤسسات الاتحاد الأوروبي على التوتر المتصاعد على الفور تقريباً. في 8 مايو، أشار ممثل الاتحاد الأوروبي في اللجنة الرباعية للشرق الأوسط بقلق بالغ إلى احتمال طرد العائلات الفلسطينية من منازلها التي عاشت فيها لأجيال، وأعرب عن معارضته لأي إجراءات أحادية الجانب، والتي يمكن أن تسهم فقط في زيادة تصعيد التوتر في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية وتغلق طريق الحوار.



نشر معهد الشرق الأوسط مقالاً عن إمكانية تحويل الاتحاد الأوروبي الأقوال إلى أفعال وسط تصاعد العنف بين إسرائيل وفلسطين، جاء فيه:

● مع الأخذ في الاعتبار إمكانات الاتحاد الأوروبي كوسيط، يمكن أن يلعب دوراً دبلوماسياً أكبر في المنطقة بهدف الحد من التوترات وحماية السكان المدنيين، وخاصة في قطاع غزة، فإن التحرك فقط أثناء الأزمات والفسل في تقديم مقترحات جديدة محددة لحل جوهر النزاع، لن يحسن الأمور. يجب أن يجعل الوضع الحالي قادة الاتحاد الأوروبي على دراية بمدى هشاشة الوضع حقاً، وأن الفشل في التصرف بحسم لن يؤدي إلا إلى اشتباكات أكثر تواتراً ودموية. تعد حماية حقوق الإنسان أحد الأركان الأساسية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وقد حان الوقت لأن تطور الدول الأعضاء وسائل أكثر فاعلية لتحقيق هذا الهدف فعلياً لمنع هذا الصراع وغيره من الخروج عن نطاق السيطرة.

● في حالة إسرائيل والفلسطينيين، يجب أن يتعاون الاتحاد الأوروبي مع القوى الكبرى الأخرى، ويعتمد عليها أيضاً. في هذا السياق، يبدو أن اللجنة الرباعية للشرق الأوسط هي أنسب منتدى واعد. فقط من خلال التعاون الوثيق بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة مع طرفي الصراع سيكون من الممكن، وإن كان من غير المرجح، التوصل إلى خطة سلام مقبولة للإسرائيليين والفلسطينيين. إن احتمالات وضع مثل هذه الخطة ضئيلة بلا شك، لكنها تحسنت بالتأكيد منذ فوز جو بايدن بالرئاسة الأمريكية. يتقارب موقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مرة أخرى، والتقييمات والتفسيرات للوضع والتطورات في المنطقة متشابهة. ومع ذلك في هذه النقطة، يجب فعل كل شيء لكسب روسيا



والصين، اللذين بدونهما لن يكون من الممكن تنفيذ أي إجراءات فعالة في إطار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومع ذلك، يبقى السؤال عن ما إذا كانت القوى الكبرى ستستمر في الاهتمام بمصالحها الخاصة، أو ما إذا كانت مستعدة للتعاون والترفع عن الانقسامات، في قضية تشكل أكبر تهديد للسلم والأمن الدوليين.

نشر INSS مقالاً عن تغير المناخ وتأثيره على السياسة في سوريا، جاء فيه:

- بحلول شهر آذار/مارس 2021 مرت عشر سنوات من الحرب الأهلية في سوريا التي خلّفت بلداً ممزقاً ومدقراً، مع نزوح معظم السكان داخل الدولة وخارجها، ومع وجود الكثير منهم على حافة المجاعة، يعانون من أزمة إنسانية غير مسبوقة.
- أحد العوامل الرئيسية التي دفعت للثورة ضد نظام بشار الأسد كان تغير المناخ وما تلاه من جفاف، مما سلط الضوء على فشل النظام في إدارة الموارد الطبيعية وإهماله للقطاع الزراعي.
- حتى الآن تستمر الاتجاهات المناخية التي سبقت الحرب بلا انقطاع، مما يعيق آفاق إعادة إعمار سوريا.
- بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من البلدان في جميع أنحاء الشرق الأوسط معرضة لتغير المناخ وتتميز بإخفاقات حكم مماثلة.
- لذلك، من الأفضل لإسرائيل أن تدرس الحالة السورية في سياقها المحلي والإقليمي، وأن تضع استراتيجيات لمعالجة آثار تغير المناخ على الاستقرار السياسي والاجتماعي في المنطقة.



نشر مركز ويلسون مقالاً عن الأحزاب السياسية في مصر وتنازلها عن المسؤولية، جاء فيه:

● لقد خرجت الأحزاب السياسية التي لم تحظر في مصر من الاضطرابات التي شهدتها السنوات العشر الماضية، وقد ضعفت إلى درجة انعدام الأهمية. وقد تخلت معظمها عن دور ومسؤولية تمثيل مطالب وتطلعات ناخبهم. لقد قبلوا الوجود على هوامش عملية تهيمن عليها المؤسسة العسكرية وحزب حكومة الأمر الواقع. على الرغم من أن بعض الأحزاب السياسية لا تزال تحاول لعب دور صادق في تمثيل مصالح ومطالب ناخبها، إلا أنها أصغر من أن تُحسب. ترى معظم الأحزاب المصرية أن قيمتها تعتمد على علاقاتها ليس مع الناخبين، بل مع الحكومة.

● عندما نزل المصريون إلى الشوارع في عام 2011 للمطالبة بالتغيير، لم تكن الأحزاب السياسية القائمة في وضع جيد للاستفادة من المزاج الجديد في البلاد. كانت الأحزاب القديمة ضعيفة، حيث أهملت مهمة تطوير علاقات وكيانات قوية تربطها بالناخبين، وركزت على المفاوضات مع



الحزب الوطني الحاكم ليسمح لها ببعض التمثيل الإضافي في البرلمان. على الرغم من أن العديد من الشخصيات من ما يسمى بالمؤسسة السياسية الليبرالية القديمة حاولوا ركوب موجة الاضطرابات، إلا أنه لم يكن لديهم سوى القليل من الارتباط بالمشترجين ولا دوائر انتخابية منظمة.

● ظهرت العديد من الأحزاب السياسية الجديدة في الأشهر التي أعقبت الإطاحة بالرئيس مبارك في فبراير، حيث سهّل الجيش، الذي كان في السلطة

علانية ولكنه لعب في البداية لعبة الديمقراطية، القواعد المتعلقة بتسجيل الأحزاب. تم تسجيل 21 حزباً سياسياً علمانياً بحلول عام 2012 - سبعة منها فقط كانت موجودة قبل الانتفاضة. كما تم تقنين عدة أحزاب إسلامية، أبرزها حزب الحرية والعدالة الذي يمثل الإخوان المسلمين، وحزب النور الذي يمثل السلفيين. غاب إلى حد كبير عن كوكبة التنظيمات السياسية الجديدة ممثلو المتظاهرين الذين أدت أفعالهم إلى سقوط مبارك. لم تكن المجموعات الشبابية التي قادت المظاهرات تميل إلى السياسة الانتخابية، وتمزقها الانقسامات الداخلية أيضاً .

● أحرزت المنظمات الإسلامية تقدماً سريعاً بمجرد تقنينها. عمل كل من الإخوان المسلمين والسلفيين بكثافة على تنظيم أتباعهم كوسيلة لحماية أسلوب حياتهم ونشر أفكارهم حتى لو كانوا ممنوعين من السياسة. من ناحية أخرى، قضت الأحزاب العلمانية القليل من الوقت في بناء الهياكل الحزبية والقواعد.

نشر معهد الشرق الأوسط مقالاً عن دور الفن في المقاومة الفلسطينية وجاء فيه:

الآن، مع أعتاب انتفاضة ثالثة، يقف الفنانون الفلسطينيون على خط المواجهة بطريقة أكثر عمقاً. في حين أن الاحتجاجات ضد عمليات الإخلاء غير القانونية في حي الشيخ جراح والتي أشعلت التصعيد الحالي، غالباً ما تضمنت الموسيقى والشعر، كان رد الفعل الإسرائيلي أي شيء سوى اللاعنّف. بفضل قوة وسائل التواصل الاجتماعي، التي أرّخت أعمال العنف المروعة على الهواء مباشرة، حتى وسائل الإعلام التي لم تغط الأحداث في إسرائيل وفلسطين تقليدياً بدأت في الانتباه.



بينما تضخ انتفاضة أخرى حياة جديدة في المقاومة الثقافية الفلسطينية، يبدو أن الجيش الإسرائيلي والشرطة الإسرائيلية يدركون جيداً قوتها. في هذه الأيام المظلمة حيث يعاني سكان غزة من الغارات الأخيرة وآثار الحصار الذي دام 14 عاماً، حيث تظل الضفة الغربية والقدس الشرقية محتلة، وحركة حماس - التي تعتبر الآن معتدلة نسبياً مقارنة ببعض الجماعات الإسلامية المسلحة التي ظهرت في العقدين الماضيين - غالباً ما يتم خلطها مع الهوية الفلسطينية، تبدو المقاومة الثقافية أكثر أهمية من أي وقت مضى.

نشر أمريكيان انتبراييز مقالاً عن حاجة العراق إلى حكومة إلكترونية للحد من الفساد، جاء فيه:

● لقد مضى الآن أكثر من عام منذ أن تولى مصطفى الكاظمي رئاسة الوزراء في العراق. جاء صعوده بعد احتجاجات عمت البلاد حيث خرج الشباب العراقي الغاضب من الفساد على جميع مستويات الدولة إلى الشوارع للاحتجاج. الشباب قوة يجب أن يحسب القادة العراقيين لها حساب: ما يقرب من نصف البلاد دون العشرين من العمر. لا يمكنهم مقارنة محنتهم بالحياة في ظل حكم صدام حسين. بدلاً من ذلك، فهم يقارنون الخلل الحالي في العراق مع الدول العربية الأخرى الغنية بالنفط التي يكون مستوى المعيشة والأمن فيها والفرص فيها أعلى. سيتطلب الأمر استثماراً صغيراً نسبياً من جانب إدارة الكاظمي، لتحويل الخدمات الحكومية إلى بوابة إلكترونية والتأكد من أن الرسوم لجميع الخدمات الحكومية أو الضرائب أو الغرامات تذهب مباشرة إلى حساب الحكومة العراقية. سيكون افتتاح بوابة لجميع العراقيين هو نوع التقدم المرئي الذي يتوق إليه العراقيون.

● من المؤكد أن هذا لن يمنع الفساد رفيع المستوى من قبل السياسيين العراقيين الذين يجمعون الرشاوى على العقود أو استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مالية أو تجارية؛ يتطلب الأمر محاكمات متلفزة لجلب العار والسخرية والعقاب على المشاركين في مثل هذه المخططات. ومع ذلك، سيؤدي ذلك إلى تجفيف فرص الفساد بين عشية وضحاها على المستوى المحلي. وهذا بدوره، على مدى العقد أو العقدين التاليين، سيمكن جيلاً جديداً من العراقيين من العودة إلى المواقف الثقافية التي كانت سائدة في حقبة السبعينيات، والتي كانت تنظر إلى المشاركة في الفساد بازدراء.



نشر INSS مقالاً عن حزب الله وموقفه من عملية حارس الأسوار، جاء فيه:

● أتاحت عملية "حارس الأسوار" للقدس فرصة لفحص سياسة حزب الله بينما كانت إسرائيل منخرطة في مواجهة عسكرية مع حماس. كانت أيضاً ساحة اختبار لإيران وحزب الله. امتنع حزب الله خلال الحملة عن أي عمل عسكري مباشر ضد إسرائيل واكتفى بتأكيد دعمه لنضال حماس من أجل القدس كجزء من "محور المقاومة". وشجع المظاهرات التضامنية مع الفلسطينيين في أنحاء لبنان وعلى طول الحدود مع إسرائيل؛ والتي شملت الأضرار التي لحقت بالسياح الحدودي ومحاولات المتظاهرين التسلل إلى الأراضي الإسرائيلية، والتي أحبطها الجيش الإسرائيلي.



● في الوقت نفسه، تم إطلاق صواريخ من لبنان على "إسرائيل" في ثلاث مناسبات وأطلقت طائرة بدون طيار من سوريا بإشراف إيراني. وتُنسب إطلاق الصواريخ إلى منظمات فلسطينية، ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان حزب الله شريكاً في قرار إطلاق هذه الصواريخ أم أنه فقط سمح بحدوث ذلك من خلال غض الطرف عنه بينما أكد عدم مسؤوليته عن الحادثة.

● هذه الوقائع تدعم التقدير القائل بأن حزب الله لا يزال متردداً في الدخول في مواجهة عسكرية واسعة النطاق مع الجيش الإسرائيلي في هذا الوقت، وغير مستعد للتضحية بكل موارده من أجل القضية الفلسطينية.

● قوة الجيش الإسرائيلي وقوته التدميرية، التي ظهرت خلال العملية في قطاع غزة، تحافظ على معادلة الردع بين حزب الله وإسرائيل، لكن على الجيش الإسرائيلي الاستمرار في التعامل مع التهديد الأساسي الذي يواجهه الجبهة الشمالية من المحور الشيعي بشكل عام وحزب الله بشكل خاص.

نشر تشاتام هاوس مقالاً عن ضرورة اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، جاء فيه:



- منذ خروجها من الاتحاد الأوروبي، سعت حكومة المملكة المتحدة إلى تعزيز علاقاتها مع الشرق الأوسط، الأمر الذي دفع شركائها الإقليميين إلى توقع سياسة خارجية أكثر حسماً، وتقدماً، بشأن القضايا الرئيسية، مثل فلسطين. لم يعد بإمكانها الاختباء خلف تردد الاتحاد الأوروبي وتضليله. كما قال دبلوماسي عربي، "كل الأنظار تتجه إلى المملكة المتحدة الآن ونتوقع المزيد". في الوقت نفسه، من الواضح أنه بالنسبة لجيل جديد من الدبلوماسيين، والأهم من ذلك، بالنسبة للفلسطينيين، فقد ولى وقت الابتذال. لم يعد يكفي قول أشياء لطيفة أو حتى تحقيق التوازن. إذا كانت المملكة المتحدة تأمل في الاحتفاظ بأي من مصداقيتها التي تتلاشى بسرعة وقدرتها على التأثير على شركائها، فإنها بحاجة إلى التوقف عن الحديث واتخاذ الإجراءات اللازمة. هناك خطوة واحدة فورية يمكن أن تتخذها المملكة المتحدة وهي إرسال بعثة لتقصي الحقائق عبر البرلمان إلى إسرائيل والضفة الغربية وغزة. لن يدعم هذا وقف إطلاق النار فحسب، بل سيعزز أيضاً ويدعو إلى حملة دبلوماسية جديدة.
- بينما تستغرق إدارة بايدن وقتاً للتحرك والاستثمار في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، يمكن لحكومة المملكة المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة وتثبت، ليس فقط لواشنطن ولكن أيضاً لشركائها في الشرق الأوسط، أنها لا تزال لاعباً دولياً رئيسياً لديه الكثير ليقدمه. هناك عدة طرق يمكن أن تساهم بها بعثة تقصي الحقائق في المملكة المتحدة في تحويل وقف إطلاق النار الحالي إلى شيء أكثر متانة واستدامة.
- **أولاً**، ستدعم وقف الأعمال العدائية، لأن نشر فريق دولي في إسرائيل والضفة الغربية وغزة سيتطلب تنسيقاً وثيقاً مع السلطات لإيجاد الوقت والمساحة للبعثة لإكمال عملها.
- **ثانياً**، من شأنه أن يساعد ليس فقط في تحديد أسباب جولة النزاع الأخيرة بناءً على أدلة الشهود، ولكن أيضاً في فهم أفضل للتأثير الفوري والتراكمي على جميع الأطراف وعلى احتمالات الحل.
- **ثالثاً**، سيوفر معرفة مباشرة ومستقلة ومفصلة ورؤية ثاقبة للأوضاع في غزة والقدس الشرقية والضفة الغربية وإسرائيل، مما سيساعد في إثبات الحقائق ويساعد أيضاً في دعم تحرك دبلوماسي أوسع.
- **رابعاً**، يمكن أن يوفر أساساً نظام إنذار مبكر لجولة أخرى قادمة من الصراع - كتدبير مؤقت - وتكليف المجتمع الدولي بمسؤوليات للتدخل وفقاً لذلك.

نشر CSIS تقريراً عن الدول المحتملة بدلاً من حل الدولتين في فلسطين، جاء في ملخصه:

● يظهر التحليل أن رد فعل إسرائيل كان بالتركيز على الإجراءات الأمنية واستخدام القوة أكثر من التركيز على عملية السلام وتحسين الظروف المعيشية والأمن الاقتصادي للفلسطينيين. وقد شددت على إنشاء "دولة يهودية" وشجعت على توسيع المستوطنات في منطقة الضفة الغربية، وفي القدس، واستخدام "الأمر الواقع على الأرض" كبديل للسلام.

● ومع ذلك، فقد انقسم الفلسطينيون ولم يفعلوا الكثير للتحرك نحو تسوية و سلام مستقر. الانتفاضات، وأشكال أقل من العنف، وتقسيم الحركة الفلسطينية إلى "حكومة" للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية تزداد ضعفاً، و "حكومة" لحماس، بالإضافة إلى حشد عسكري كبير في غزة، كل هذا سبب انهيار أي فرصة لحل الدولتين الحقيقي، بما في ذلك معاملة إسرائيل لغزة، والضم الزاحف، والحقائق على الأرض، والتحول نحو جعل إسرائيل دولة يهودية.



والنتيجة النهائية هي وضع يوجد فيه الآن ما لا يقل عن ثلاثة مكافئات لـ "الدول الفاشلة" التي تقسم الجانبين بالمعنى العملي، وإلى حد ما خمسة. يمثل كل منهم مركزاً منفصلاً للانقسامات والتوترات بين إسرائيل والفلسطينيين - وداخل كل جانب. كل منها هو مركز للأعمال والتوترات التي قد تمنع أي تسوية وظيفية دائمة بين اليهود الإسرائيليين والفلسطينيين إلى أجل غير مسمى في المستقبل.

● أول "دولة" هي إسرائيل، وفشلها في منح الفلسطينيين

الإنصاف الذي يمكن أن يجلب الاستقرار والتسوية على ما يعادل حل الدولتين.

● "الدولة" الثانية هي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، والتي أثبتت بنفس القدر عدم استعدادها لتقديم تنازلات، وحاولت استخدام العنف عندما كان لديها فرصة ضئيلة للنجاح، وفشلت في توفير القيادة والحكومة التي يحتاجها شعبها.

● "الدولة" الثالثة هي حماس في غزة، التي اعتمدت على مستويات متزايدة من العنف أدت حتماً إلى رد فعل إسرائيلي بالمثل، ودولة تستخدم فيها حماس مناطق مدنية وحضرية لتأسيس عملياتها وإنشاء مزيج هائل من الأنفاق والمرافق تحت الأرض داخل غزة وكذلك عبر الحدود مع إسرائيل جعلت المدنيين في غزة المكتظة بالسكان وذات الكثافة السكانية العالية هدفاً أكثر فأكثر.

● تتكون "الدولة" الرابعة من مزيج من المواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل وخارج الضفة الغربية وقطاع غزة.

● أخيراً، "الدولة" الخامسة هي الدور غير المؤكد للدين في القدس، جنباً إلى جنب مع بيت لحم وبعض المزارات والمساجد والمعابد اليهودية الأخرى. الدين ليس دولة أو حركة سياسية متماسكة، لكنه يقسم بشكل متزايد اليهود الإسرائيليين والفلسطينيين على أسس دينية.

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

مؤسسة دراسات واستشارات مستقلة، تأسست في سورية/حلب، في عام ٢٠١٤م، يُعنى المركز بالدراسات الاستراتيجية واستشراف المستقبل في منطقة الشرق الأوسط، ويعطي اهتماماً خاصاً بالقضية السورية، وتطورات الأحداث فيها، وكل ما يرتبط بذلك من أوضاع سورية وعربية ودولية.

يهتم المركز ببث الوعي محلياً وإقليمياً ودولياً حول واقع الأحداث في الشرق الأوسط وسورية على وجه الخصوص، ويحرص على إمداد أصحاب القرار والمعنيين بالمواد المعرفية بمختلف أشكالها التي تعينهم على اتخاذ القرار المناسب، وفي هذا الإطار فإن المركز يعتبر أن من مهماته الأساسية بناء قاعدة معلومات شاملة وفق الطرق والأساليب العلمية والتقنية الحديثة، ووضعها في خدمة الباحثين ومتخذي القرار.

يعمل المركز مع نخبة من العلماء والخبراء والمتخصصين لإصدار الدراسات والأبحاث العلمية والتقارير، ملتزماً بالمنهجية العلمية والموضوعية.



 www.idraksy.net  idraksy@idraksy.net